

## مقدمة

إن التحولات التي شهدتها النظام الدولي بنهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين من تعدد المخاطر وتنوع التهديدات، كان لها الأثر البارز في تغير طبيعة ومستوى العلاقات على المستوى الدولي والإقليمي وحتى على المستوى الداخلي للعديد من الدول، إذ لم يعد الحديث يقتصر فقط على الأخطار والتهديدات العسكرية، وإنما امتد ليشمل تهديدات وأخطار يتطلب مواجهتها تضامراً جهود أكثر من دولة وأكثر من فاعل.

هذه التحولات فتحت المجال لبروز قوى صاعدة منافسة للقوة الأولى عالمياً ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، أين تباينت هذه القوى بين دول واتحادات ممثلة خاصة في الاتحاد الأوروبي، روسيا، الصين، اليابان، الهند، البرازيل، تجمع الآسيان... إلخ، وأدى هذا الانفتاح إلى البحث في مفاهيم جديدة أو إعادة النظر في المفاهيم التقليدية في العلاقات الدولية، ومن بينها مفهوم الهيمنة الذي اقترن الحديث عنه بالحديث عن تراجع القوة الأمريكية واحتمالات بروز قوى جديدة.

هي قوى حجم تأثيرها يتباين باختلاف طيف قربها وبعدها عن الطرف المهيمن عالمياً، إذ يسير البعض من هذه الدول في فلك القطب الواحد مدعمة بذلك موقعه عالمياً، خاصة في ظل سيطرة هذا الأخير على مختلف المنظمات الدولية السياسية والاقتصادية والأمنية منها، وبخلاف ذلك هناك قوى أخرى معارضة تماماً لسياسة وتوجهات القوة المهيمنة عالمياً -الولايات المتحدة الأمريكية- وهذه الدول هي التي تملك أكثر احتمالات سعيها للهيمنة العالمية والتواجد ضمن خانة المنافس.

تأتي القارة الآسيوية في ظل هذه المعطيات بما تحمله من مزايا وتحديات في مقدمة القارات التي تضم في طياتها ثلثة من الدول الصاعدة الساعية للعب أدوار حقيقية دولياً وإقليمياً، هذا رغم أن القارة لا تمثل كلا متجانساً وإنما هي مجموعة من النظم الإقليمية، وظاهرة الهيمنة الإقليمية بين القوى الآسيوية الكبرى برزت فيها بشكل واضح في العقد الأخير من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، إذ لا يخلو إقليم من أقاليم هذه القارة من هذه الظاهرة فهناك تنافس بين الصين واليابان، روسيا والصين، الصين والهند، الهند وباكستان، باكستان وإيران، تركيا وإيران، الدول العربية الخليجية وإيران.

والملاحظ أنه في ظل التوازنات القائمة لا يستطيع أيا من هذه القوى أن يحتل موقع المهيمن، الأمر الذي يؤدي إلى ازدياد حدة التنافس في العديد من المجالات حتى يحقق كل طرف تفوق على الآخر، وهذا ما دفع بالعديد من الإستراتيجيين للقول بأن هذا القرن سيكون قرنا آسيويا بامتياز، وأن أهم التغيرات الجيوستراتيجية المؤثرة عالميا سيكون منطلقها من هذه القارة الآسيوية.

أمام ذلك فإن عملية توسيع دائرة النفوذ الصيني إقليميا يصطدم مباشرة بقوى إقليمية أخرى في آسيا سواء تمثلت في دول مثل الهند واليابان أو في شكل كتلتا إقليمية كما هو الحال مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا، هذا رغم تأثير هذه القوى بمخرجات الحضارة الصينية، إذ لا يختلف اثنان على موقع الحضارة الصينية من التراث العالمي وارتباطها بأساطير حول القدرة على صنع المستحيل والقدرة على الإبداع، فالفضل يعود لهم في اختراعات عادت بالنفع الكبير على الإنسانية جمعاء، وهو ما تجسد في اختراع الورق، البوصلة، البارود، أول من طوروا الطباعة وصهر الحديد وأول من استخدم عملة ورقية وأول من أطلق ألعاب نارية والطائرات الورقية، كما أنشئوا الأساطيل البحرية الضخمة لسنوات قبل الميلاد ناهيك عن صناعة النسيج فلا أحد ينكر قيمة الحرير الصيني وتطور المجال الطبي ولحد اليوم لا تزال خبايا كثيرة في الفكر الصيني لم تكتشف أسرارها.

وتأتي الهند على رأس قائمة المنافسين للقوة الصينية الصاعدة في منطقة ذات أهمية إستراتيجية بحكم اتصالها المباشر بقلب العالم على حد تعبير علماء الجغرافيا السياسية، أين ترى الهند أحقيتها في إدارة إقليم جنوب آسيا باعتباره امتداد إستراتيجي لمصالحها القومية ساعية بذلك لصد أي محاولة للهيمنة الإقليمية عليه، متلقية بذلك دعم من قبل القوة العالمية -الولايات المتحدة الأمريكية- وهذا ما يضعنا أمام إشكالية البحث التي تدور حول الآتي.

## ❖ الإشكالية:

باستقراء واقع التفاعلات بإقليم جنوب آسيا وطبيعة العلاقات القائمة بين أطرافه، يتضح للعيان وجود تنافس ضمني بين الصين التي ترى في الإقليم الحديقة الخلفية التي لا يجوز التخلي عنها، و بين الهند التي تعتبر الإقليم مجالها الحيوي تقليديا.

برز هذا التنافس على عدة أصعدة وفي مختلف المستويات، وانعكس في علاقات التجاذب والتنافر في ظل تقاطع وتعارض مصالح وأهداف البلدين، ما ينبئ باحتمال حدوث تغيرات على مستوى إقليم جنوب آسيا. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن سياسات الصين التوسعية خارج القارة الآسيوية، أين تمتد مختلف جسور علاقاتها خاصة الاقتصادية منها إلى مختلف الأقاليم، سواء ما تعلق بالقارة الإفريقية أو الأوروبية أو حتى الأمريكية، أمر يثير حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية في ظل سعيها الحثيث للحفاظ على هيمنتها العالمية، ولذا تعمل على الحد من الامتداد الصيني من خلال خلق منافس له في الأقاليم ذات الأهمية الإستراتيجية في التوجهات الصينية.

من هذا المنطلق نطرح التساؤل التالي:

**ماهي الحركات السببية المفسرة للتنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا؟**  
بمعنى هل التنافس من أجل الهيمنة في إقليم جنوب آسيا هي رغبة صينية-هندية من منطلق كونهما قوى صاعدة تطمح إلى الهيمنة، أم أن الأمر يتعلق بتوازنات إقليمية ذات بعد عالمي؟  
ينبثق عن هذه الإشكالية جملة تساؤلات فرعية نوردتها كمايلي:

- ماهي محددات الهيمنة؟ وهل لدى كل من الصين والهند من المقومات ما يؤهلها للهيمنة؟
- ما حقيقة التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا؟ وفيما تكمن مظاهره؟
- هل هيمنة أحد الدولتين على إقليم جنوب آسيا سيكون مدعاة لمزيد من النزاعات، أم أنها ستكون عامل جيد للحفاظ على الاستقرار في الإقليم؟
- ما المآلات التي سيؤول إليها التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا؟

#### ❖ فرضيات الدراسة:

- بغرض معالجة موضوع الإشكالية والإجابة على الأسئلة المطروحة تم تبني ثلاثة فرضيات هي:
- ✓ كلما تضاربت المصالح الصينية الهندية في إقليم جنوب آسيا كلما أدى ذلك لازدياد حدة التنافس للهيمنة الإقليمية.

✓ إن التنافس الصيني الهندي حول الهيمنة الإقليمية يرتبط بشكل أو بآخر بالتنافس الصيني الأمريكي حول الهيمنة العالمية.

✓ في ظل الارتباط الهيكلي والوظيفي بين النظام الدولي والإقليمي، فإن حدوث أي تغيير في بنية وطبيعة العلاقات السائدة في إقليم جنوب آسيا سيكون له الأثر البالغ على بنية وتفاعلات النظام الدولي.

#### ❖ المناهج:

بغرض تحليل معطيات الموضوع وربط متغيراته والوصول إلى نتائج تم الاعتماد على المناهج التالية:

• **المنهج النظامي-النسقي** - من خلاله يمكن تحليل طبيعة العلاقات الداخلية، البينية والخارجية، من خلال اعتماد المستوى الإقليمي كمستوى للتحليل لما يتميز به من خصائص، إذ يعتبر مستوى وسط بين الدولة والنظام الدولي ما يسمح بالانتقال من الجزء للكل والعكس من الكل للجزء، وهذا ما يمكننا من كشف التفاعلات المتميزة داخل إقليم جنوب آسيا، وعلاقته بالقوى المحيطة إلى جانب بحث علاقة الإقليم بالمحيط العالمي وفي مقدمة ذلك علاقته بالولايات المتحدة الأمريكية.

• **المنهج التفكيكي-التركيبى** الذي يعد من بين أنجع المناهج في الدراسات المرتبطة بالعامل الأمني والتنافس بين القوى.

فمن خلال دراسة أسباب ومستويات التنافس بين الصين والهند في إقليم جنوب آسيا وتفكيك أبعاد هذا التنافس، تم الوصول إلى أرضية من خلالها تم تفسير وتحديد مظاهر هذا التنافس وبالتالي وضع صورة أولية حول مآلات التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا.

• **منهج دراسة الحالة** بغرض فهم الظاهرة محل البحث -التنافس من أجل الهيمنة الإقليمية- وإمكانية تعميمها إلى أقاليم أخرى، تم الاعتماد على هذا المنهج الذي من خلال التركيز على إقليم جنوب آسيا وبحث مفهوم الهيمنة الإقليمية بالنسبة للهند والصين في الإقليم، وهو ما مكنا من استخلاص نتائج عامة ترتبط بالهيمنة الإقليمية عموما واحتمالات تحقيقها في الأقاليم.

#### ❖ أهمية الدراسة:

تكمُن أهمية الدراسة في طبيعة المجال البحثي في حد ذاته، والمتمثل في الدراسات الإقليمية الآسيوية، هذا المجال المعرفي الثري والمتجدد باستمرار، ما يسمح للباحث بتوسيع مجالاته المعرفية ويفتح آفاق بحثية واسعة بطرح إشكالات جديدة.

هذا من جهة ومن جهة أخرى تستمد الدراسة أهميتها من طبيعة الإشكال المطروح، إذ يخلق التنافس الصيني-الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا العديد من الاستفسارات حول مستقبل النظام الإقليمي في جنوب آسيا وتأثير ذلك على النظم الإقليمية المجاورة وعلى النظام الدولي ككل، خاصة في ظل الامتداد الصيني خارج مجاله الجغرافي التقليدي، وبحث الصين المستمر عن مصادر الطاقة بحكم الوتيرة المتسارعة التي يشهدها القطاع الاقتصادي، ما يجعلها تتبنى استراتيجيات تمكنها من تحقيق أهدافها ومصالحها، وهو ما يضعها في حالة تنافس مع قوى أخرى بحكم تضارب أو تقاطع المصالح والأهداف في مقدمتها الهند التي يعطيها انتماءها الجغرافي للإقليم أحقية في المنافسة.

وما يزيد من أهمية الدراسة ارتباطها بمواضيع ذات أهمية كبيرة أكاديميا وكذا عمليا لدى مختلف دوائر صنع القرار، وذلك بحكم تطرقها لمسائل تتعلق بالأمن الإقليمي، التعاون الإقليمي وعلاقتها بتحقيق الاستقرار الإقليمي والدولي على حد سواء، ناهيك عن احتمالات بروز بؤر توتر وحالات نزاعية قد يكون لها الأثر الواسع إقليميا ودوليا، خاصة وأن الدراسة ترتبط في جزئية منها برؤية وتأثير القطب الأول عالميا ممثلا في الولايات المتحدة الأمريكية على مسار التنافس في الإقليم.

#### ❖ أسباب اختيار الموضوع:

يستند كل بحث أكاديمي إلى مجموعة من الدوافع والأسباب التي تتراوح بين الأسباب الموضوعية والأسباب الذاتية، تعتمد الأولى منها بشكل كبير على طبيعة الموضوع في حد ذاته وما يطرحه من إشكالات تستدعي البحث، في حين تكون الأسباب الذاتية نابعة من بيئة الباحث وطموحاته البحثية وقدراته الأكاديمية.

➤ الأسباب الذاتية: نجملها فيما يلي:

- تكوين هوية بحثية للباحث من خلال الاستمرار في ذات المجال البحثي المنتبع خلال مرحلتي الليسانس والماجستير.

- الرغبة في تطوير المدركات المعرفية والتخصص في الدراسات الآسيوية.

- التعرف على طبيعة التفاعلات في إقليم جنوب آسيا.

- التعرف على حجم التأثير الذي قد تؤدي إليه التغيرات والتحويلات التي تطرأ في جنوب آسيا على الأنظمة الإقليمية والنظام الدولي.

➤ **الأسباب الموضوعية:** يقف وراء إنجاز هذه الدراسة مجموعة من الأسباب الموضوعية نوجز البعض منها في الآتي:

- الكشف عن العلاقة التي تربط بين مفهوم الهيمنة الإقليمية وإمكانية تحقيق الهيمنة العالمية.

- التعرف على الأنماط الجديدة للتنافس الدولي.

- التعرف بمنطقة ذات أهمية جيوسياسية لدوائر صنع القرار.

#### ❖ **الدراسات السابقة:**

ينطلق أي بحث أكاديمي استناداً إلى مجموعة من الدراسات الأكاديمية السابقة التي من خلالها يتعرف الباحث على الإشكالات السابقة التي تدور حول الموضوع، مايشكل لديه أرضية ينطلق منها لصياغة إشكاليات جديدة ذات أبعاد ومضامين مختلفة، وذلك في ظل الترابط المعرفي الذي تتصف به الدراسات الأكاديمية العلمية إذ لا يمكن الانطلاق من فراغ، ومن هنا يكتسب الموضوع قيمته العلمية بحيث تكون له إرهاصات فكرية وتأسيس نظري، وفي هذا الصدد تم صياغة إشكالية الدراسة من خلال الإطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مايلي:

• الدراسة الأولى عبارة عن رسالة موسومة بعنوان:

• *Marius Meyer, An Exploration of the Role of Soft Power in Hegemony: the USA and China, Thesis presented in partial fulfillment of the requirement for the degree of Master of Arts (international studies), Stellenbosch University, March 2007.*

ماريوس ماير: البحث في دور القوة الناعمة في تحقيق الهيمنة: الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

جاءت الدراسة جامعة بصورة جيدة بين التفسير النظري والتحليل الواقعي لمفهوم الهيمنة، من خلال دراسة هذا الأخير لخيارات الهيمنة الأمريكية وسبل الحفاظ عليها، مقابل احتمالات صعود الصين ومناقشتها لها على المركز الأول عالمياً، وهي جزئية احتلت حيزاً واسعاً من البحث موضوع الدراسة.

• الدراسة الثانية عبارة عن مقالة تحمل عنوان:

• *Andreas Antoniadis, "From 'theories of hegemony' to 'hegemony analysis' in IR", paper presented at: 49<sup>th</sup> ISA Annual convention panel: Hegemony, security, and Defense in IR, San francisco, USA, 28 March 2008.*

أندريا أنطونيدس: من نظريات الهيمنة إلى تحليل الهيمنة في العلاقات الدولية.

قدم من خلالها الباحث نظرة شاملة حول التنظير لمفهوم الهيمنة في منظورات العلاقات الدولية أين عالج الرؤية الواقعية، الليبرالية، البنائية والمنظور النقدي لمفهوم الهيمنة مع الإشادة إلى أمثلة من تاريخ العلاقات الدولية، وهو ما شكل لنا لبنة متينة أثناء إنجاز الفصل الأول من الأطروحة.

• الدراسة الثالثة عبارة عن مقال ضمن مجلة تحت عنوان:

• *Sait Yilmaz, "State, Power and Hegemony", International Journal of Business and Social Science, Vol.1, No.3, December 2010.*

سعید يلمز: الدولة، القوة والهيمنة.

شكل هذا المقال ركيزة أساسية في إنجاز الأطروحة أين سمحت بفهم ظاهرة الهيمنة وفق التحليل النظامي، من خلال الانتقال عبر مستويات التحليل وفق للمعطى النظري لمنظورات العلاقات الدولية.

• الدراسة الرابعة عبارة عن كتاب مترجم لـ: روبين ميريديث موسوم بـ: الفيل والتنين، ترجمة:

شوقي جلال، الكويت، عالم المعرفة، العدد 359، جانفي 2009.

كتاب يعكس مباشرة دراسة الحالة محل البحث -التنافس الصيني الهندي- من خلال تقديم إحصاءات ومعطيات كمية ساعدتنا على بناء سيناريوهات -مآلات- حول نتائج التنافس.

• الدراسة الخامسة هي الأخرى عبارة عن كتاب لـ: يونس مؤيد يونس تحت عنوان: أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة و آفاقها المستقبلية، الأردن، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2015.

تناول الباحث التوازنات بين القوى في القارة الآسيوية في مقدمتها الصين والهند وربطها بالتوازنات الدولية وبحث في مستقبل القارة الآسيوية والنظام الدولي.

### ❖ خطة الدراسة:

لمعالجة الموضوع تم الاعتماد على خطة مشكلة من مقدمة، ثلاثة فصول وخاتمة.

**الفصل الأول:** يشكل القاعدة التي تركز عليها بقية الفصول، إذ من خلاله نتطرق إلى البعد النظري للدراسة، من خلال التعريف بمفهوم الهيمنة، الهيمنة الإقليمية، تصورها ضمن منظورات العلاقات الدولية، دور المهيمن الإقليمي، إلى جانب مميزات هذا الأخير وخصائصه، دون أن نغفل المفاهيم المرتبطة بالنظام الإقليمي ونماذجه التفاعلية، بحكم أن الدراسة تقوم على التحليل النظمي، وهناك ربط وطيد بين التنظير الخاص بالنظام الإقليمي ومفهوم الهيمنة.

**الفصل الثاني:** بناء على ما جاء في الفصل الأول تضمن هذا الفصل دراسة منطقة جنوب آسيا باعتبارها نظاما إقليميا، بدأ بالتعريف بالإقليم، أطرافه، طبيعة العلاقة التي تربط بين فواعله، توزيع القوة، البؤر النزاعية، العلاقات التعاونية التكاملية، علاقة إقليم جنوب آسيا ببيئته الخارجية. إلى جانب ذلك يتعرض الفصل إلى طبيعة دور كل من الصين والهند في الإقليم، كما ونبحت أيضا في مقومات ومظاهر الهيمنة الإقليمية لدى كل من الصين والهند بالتركيز على مستويات القوة السياسية، العسكرية، الاقتصادية والقوة الثقافية، لأن هذه الأخيرة تشكل عاملا حاسما في تحديد طيف الصداقة-العداوة، كما أنها تساهم بشكل كبير في تدعيم الرغبة نحو تحقيق الهيمنة، إلى جانب التطرق إلى مظاهر التنافس بين الدولتين.

**الفصل الثالث:** يعالج هذا الفصل دور العامل الخارجي وموقعه من هذه المنافسة نحو الهيمنة الإقليمية، بالتركيز على موقع أو مركز الولايات المتحدة الأمريكية من التنافس، وكذا التركيز على مآلات الأمن الإقليمي والتعاون الإقليمي في جنوب آسيا في ظل هذا التنافس، إلى جانب آثار التنافس الصيني الهندي نحو الهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا على علاقات هاتين الدولتين بالأقاليم المجاورة، في مقدمتها إقليم جنوب شرق آسيا بحكم القوة التي تتمتع بها دول هذا الإقليم خاصة بعد اتحادها ضمن منظمة الآسيان، وكذا آثاره على علاقة الدولتين (الصين والهند) باليابان من شرق



آسيا بحكم أهمية هذه القوة -اليابان- وقدرتها على إحداث الفرق بتحالفها مع هذا الطرف أو ذاك، واختتام الفصل بالبحث في مآلات الهيمنة الإقليمية لدى الدولتين.

**الخاتمة:** تضمنت مجموعة من النتائج النظرية المرتبطة بمفهوم الهيمنة والهيمنة الإقليمية خصيصاً، والعملية التي تم التوصل إليها انطلاقاً من تفكيك ظاهرة التنافس الصيني الهندي للهيمنة الإقليمية في جنوب آسيا عبر الفصول الثلاثة.